

بيان صادر عن الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان

كندا في ٢٣/٤/٢٠٠٠

عظفاً على بيان سابق، يشجب الاتحاد اللبناني الكندي لحقوق الإنسان استمرار المداهمات والاعتقالات الاعتباطية واختلاق القضايا لزج المعتقلين في محاكمات خاطفة لا مسوغ قانوني لعقدها ويدين الاعتداءات الفظيعة بعنفها التي تمنع سلطة-رسمت إشكالاً غامضاً حول مصدرها - في كيلها على طلاب جامعيين اعتصموا سلمياً مطالبين بإطلاق زملاء لهم اعتقلوا دون مبرر قانوني. وكأن الهدف من هذا الاعتقال التعسفي التمهيد لاستدراج المزيد من شباب التيار الوطني الحر لشراك الاعتقال والتنكيل بهم.

لقد حصل خطأ جسيم فبدل أن يحال على المحكمة العسكرية من دبر ونفذ الاعتداءات على الطلاب أحييت للأسف ضحايا هذه الاعتداءات للمحاكمة وكما تلاقت منظمات حقوق الإنسان على إدانة هذه الانتهاكات توافق الحقوقيون على عدم صلاحية المحكمة العسكرية للنظر في هذه القضية.

إن الجامعات هي معاقل للحرية والعلم والمعرفة واليقظة الوطنية وليست بؤراً مسلحة لتطوق بالمدرعات والعسكر، كما إن بيوت أهالي الطلاب ليست أوكاراً للإرهاب ليجوز اقتحامها ومضايقة أهلها وضرب حصار حولها.

إن الاتحاد يتمنى على القضاة أسوة بالمحامين اتخاذ موقف بارز يمليه الضمير والإمام العميق بأصول القضاء كما يدعو القيادات الزمنية والروحية مناصرة هؤلاء الشباب الزاخرين بالعنفوان والقيم الإنسانية السامية والولاء الوطني الوطيد.

إن الاتحاد يستنكر كل التدابير القمعية والانتهاكات الحقوقية التي ارتكبت بحق طلاب لبنان ويذكر متولي الحكم ومن يقف وراءهم بأن الظلم يعيق إلى حين مسيرة الحق والعدل والحرية لكنه لا يقوى على إيقاف زخم اندفاعها. وحدة الحوار البناء الخير يسبر وجدان لمواطنين وينير الدرب إلى مستقبل أفضل. ثم إن شرعية الحكم تنبع من مدى تطابق ممارسته مع تطلعات شعبه.

إن الاتحاد يبذل كل جهد لإشراك منظمات حقوق الإنسان والدول الحرة في ممارسة الضغوط على السلطات في لبنان من أجل إطلاق سراح المعتقلين، ويطلب من الجميع مبادرة شجاعة تساعد اللبنانيين على بلوغ مرتجاهم بالحرية والسيادة الاستقلال.

نائب رئيس الاتحاد

المهندس حميد عواد